منظمة
العمـل
الدولية

البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق: التعافي والإصلاح

عامان منذ تأسيس مكتب التنسيق القطري لمنظمة العمل الدولية في العراق

كانون الأول 2021

المحتويات

تمهيد 1

مقدمة 2

سوق العمل في العراق 3

منظمة العمل الدولية في العراق 6

أبرز منجزات المنظمة ضمن البرنامج الوطني للعمل اللائق (DWCP) 7

أهم 10 منجزات 22

بالأرقام (2020-2021) 23

الدروس المستفادة 24

مصفوفة نتائج البرنامج الوطني للعمل اللائق (2020-2021) (DWCP) 25

اتصالات منظمة العمل الدولية في العراق 33

شراكات منظمة العمل الدولية في العراق 34

تمهيد

تأسس مكتب التنسيق القطري لمنظمة العمل الدولية عام 2020، حيث بدأ تأثير جائحة كورونا على أسواق العمل يتكشف في جميع أنحاء العالم.

تأسس مكتب التنسيق القطري التابع لمنظمة العمل الدولية لدعم تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق (DWCP) على أرض الواقع. ولكن، في ظل التحديات الجديدة التي جلبتها الجائحة، كان من الضروري لمنظمة العمل الدولية وأقسامها وشركائها في التنمية، أن تعيد النظر في البرامج والاستراتيجيات التي من شأنها تلبية الاحتياجات الفورية للقطر، مع دراسة أولويات العمل اللائق على المدى الطويل في العراق.

وكان الشباب والنساء والمهجرون قسراً والعمال غير الرسميين من بين أكثر المتضررين من إغلاق الأعمال وفقدان الدخل. وقد تناولت دراسات منظمة العمل الدولية باستفاضة تأثير الجائحة على سوق العمل، بينما كانت تحاول إيجاد حلول يمكن أن تدعم العمالة الأكثر احتياجا.

بعد مرور عامين تقريبا على انتشار الجائحة وإنشاء مكتب التنسيق القطري، أصبحت رؤيتنا أكثر وضوحاً لتحسين فرص العمل كماً ونوعاً وتم دمجها في الإطار التعاوني للتنمية المستدامة (UNSDCF) 2020-2024. أصبح تسهيل التحول إلى الاقتصاد المنظم وتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية وتعزيز مبادئ العمل اللائق ودعم تنمية القطاع الخاص وتحسين الحوكمة وعمليات الرقابة وظروف العمل، مع مواجهة تحديات مثل زيادة معدل عمالة الأطفال، أكثر أهمية في تشكيل النشاط الذي نقوم به في العراق.

هذا وتوضح الوثيقة الحالية بعض الإنجازات والتقدم المنجز والدروس المستفادة في هذا السياق.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ فريق منظمة العمل الدولية في العراق على عملهم الاستثنائي رغم الظروف الصعبة. كما أود أن أشكر زملائنا في المكتب الإقليمي للدول العربية والخبراء الفنيين في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف، والتشكيلات التابعة للشركاء الثلاثة، ومجتمع المانحين وشركاء الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) على دعمهم وتعاونهم المستمر في تعزيز العمل اللائق وتهيئة الطريق للمزيد من فرص عمل الأفضل للعمال وأسرهم.

مها قطاع
المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في العراق

مقدمة

تأثر العراق بعقود من الصراع، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار. حيث أدت سنوات من الاضطرابات السياسية والاجتماعية، والانهيار الأخير في أسعار النفط العالمية إلى ظهور بيئة مالية صعبة. وقد تفاقم كل هذا بسبب جائحة كورونا الأخيرة، التي أجهدت نظام الرعاية الصحية في القطر، فضلاً عن الاقتصادات المحلية، واستنزفت الاحتياطيات المالية والخدمات العامة المحدودة في القطر.

كان خلق الوظائف والعمل اللائق من الأولويات الرئيسية للعراق. ومع ذلك، فقد شكل هذا أيضا تحدياً هائلاً لكل من الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان العراق. بالإضافة إلى التحديات الأمنية، هناك تراجع كبير في وفرة الائتمان في العراق وعوائق الدخول والخروج الباهظة لإطلاق مشروع تجاري وبطء وغموض النظام القانوني والتنظيمي.

عادة ما يعاني أرباب العمل من ضعف في الخدمات الأساسية، بما في ذلك نقص المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات. كما ساهم سوء المناخ الاستثماري في انتشار الأنشطة الاقتصادية الصغيرة في الاقتصاد غير المنظم. لا يمتلك العراق سوى عدد قليل من التكتلات الكبيرة المتعددة الصناعات ذات الصفة العائلية. وهي تنخرط في مجال البيع بالتجزئة والتجارة المحلية والاتصالات السلكية واللاسلكية والبناء دون تجارة السلع والخدمات. وتعتبر إنتاجية معظم الشركات العراقية أقل من إنتاجية الشركات المماثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

سوق العمل في العراق

لقد تنامت القوى العاملة الوطنية من 7.6 مليون إلى 10.5 مليون بين عامي 2011 و2019. ففي عام 2019، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة في سن العمل 44.7%، وبلغت نسبة العمالة إلى السكان 37.5%، وبلغ معدل البطالة 12.8% (ويُقدر أنه وصل إلى 13.7% في عام 2020). يتأثر الشباب والنساء بشكل خاص (الفئة العمرية بين 15 و24 عاما)، وتبلغ معدلات مشاركة هؤلاء 27.3% و12% على التوالي.

كان للصدمة المزدوجة الناجمة عن انتشار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط تأثيرا مباشرا على الاقتصاد ورفاهية العراقيين ولاسيما بين العمال غير الرسميين والعاملين لحسابهم الخاص. فقد أدى الانكماش في القطاعين النفطي وغير النفطي إلى عرقلة التشغيل وزيادة فقدان الوظائف، وانخفاض دخل الأسرة. وقد ساهم ذلك في ارتفاع معدل الفقر الذي كان قد انخفض بشكل طفيف في 2018/2017 ليصل إلى حوالي 31%.

يعمل الهيكل الاقتصادي العراقي على تقويض دور القطاع الخاص في كونه المحرك الحقيقي للتشغيل، حيث إن حوالي 40% من جميع الوظائف في **القطاع العام**، بينما يستحوذ القطاع الخاص على ما يقرب من 50% من العمالة. استمر عدد العاملين في القطاع العام في الزيادة في السنوات الأخيرة، مما شكل ضغطا على المالية الحكومية العامة، وفاقم مشكلة العجز بسبب ارتفاع فاتورة الرواتب. ويعتبر القطاع العام فرصة جاذبة للتشغيل وذلك لارتفاع الأجور، والاستقرار الوظيفي وسخاء المعاشات، الأمر الذي أدى إلى تزايد توجه خريجي الجامعات والشباب بشكل عام للبحث عن عمل في القطاع العام، وبالتالي تفاقمت مشاكل البطالة والإنتاجية. وقد ساهم هذا أيضا في عدم تطابق المهارات في سوق العمل، حيث يركز الخريجون على اكتساب مهارات القطاع العام (كالطب والهندسة والعلوم) على حساب التخصصات المعنية بالقطاع الخاص.

إن **القطاع الخاص**، الذي يقدم حوالي 50% من العمالة، هو نشاط غير رسمي أساساً، ويتركز في تجارة التجزئة، والبناء والمنسوجات، والتجارة، والهندسة، والنقل، والضيافة، والأغذية والمواد الكيميائية. وتعتبر القاعدة الصناعية في العراق ضعيفة وغير متنوعة، وتعاني من سنوات من الاهمال وغياب السياسات الصناعية الداعمة. عموما، يُعزى ذلك إلى غياب بيئة الأعمال الداعمة، لكن الجائحة والوضع الاقتصادي الكلي (الواردات المنخفضة السعر) قد ساهما بشكل كبير في انخفاض الطلب المحلي، مما دفع العديد من الصناعات الصغيرة إلى الخروج من السوق. مقابل ذلك، يتمتع قطاع الأعمال الزراعية بإمكانية توليد فرص عمل كبيرة، ولكن تطور هذا القطاع كان مقيداً ومتأثرا سلباً بجملة من العوامل منها الصراعات السياسية، ونقص الاستثمار والعبء الإضافي للجائحة وآثارها على الاقتصاد. وكما هو شأن الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى، فقد استجابت شركات الأغذية والزراعة العراقية في الغالب من خلال تقليص العمالة بشكل مؤقت.

ومع ذلك، فإن معظم التغيير الهيكلي في العراق قد حدث من خلال توسيع **قطاع الخدمات**. لقد زادت نسبة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي من 10.6% في عام 2000 إلى ذروة بلغت 53.5% في عام 2015، قبل أن تنخفض بشكل طفيف. في الوقت نفسه، يعد استخدام العمالة منخفضًا نسبيًا، فقد بلغ معدل المشاركة المقدرة في القوى العاملة 43.1% في عام 2020.

يتكون معظم القطاع الخاص من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع عدد قليل من الشركات الكبيرة، ومعظمها شركات عائلية (خاصة في قطاعات البناء والاتصالات والتجارة المحلية). تواجه المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عددًا لا يحصى من المشكلات التي تحد من قدرتها على استيعاب قوة العمل العاطلة. إن ازدياد الطابع غير الرسمي الذي يميز القطاع يجعله غير جذاب للباحثين عن عمل من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعاني القطاع نفسه من تحديات عامة متضخمة نظرا لحجمه. وتفتقر الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية، وعلى الرغم من اعتماد قانون بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة، يجد أصحاب المصلحة تحديات في تنفيذه. لدى أصحاب المصلحة (الحكومة، شركاء التنمية، المنظمات غير الحكومية) برنامج أو أكثر من البرامج التي تستهدف تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكن التحدي الأبرز هو إيجاد آلية تنسيق يمكنها تعظيم الأثر.

وبالتالي، بالمقارنة مع القطاع العام، فإن القطاع الخاص يقدم متوسط أجور أدنى ومستوى أقل من الأمن الوظيفي والمنافع، وفي بعض الأحيان يفتقر إلى العقود الرسمية. تعتبر السمة غير الرسمية قضية رئيسية داخل القطاع الخاص في العراق وتؤثر على جودة المنتجات/الخدمات والوظائف. من المرجح أن تكون فرص العمل المتاحة للشباب في القطاع غير المنظم أكثر من القطاع المنظم الذي يفتقر إلى العقود الرسمية والحماية الاجتماعية. إن التزايد الملفت للأنشطة الاقتصادية الصغيرة في الاقتصاد غير المنظم ، على الرغم من أنه يوفر حماية في أوقات الأزمات، سوف يتسبب على المدى الطويل في حدوث اضطراب في سوق العمل إذا لم تتم معالجته.

في المقابل، تواجه بعض الفئات المعينة من العمال تحديات خاصة في الحصول على عمل لائق. إذ تواجه فئات **النساء** والنازحين واللاجئين على وجه الخصوص تحديات كبيرة من هذا النوع. يتمتع العراق بواحد من أدنى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في العالم، حيث أن حوالي 87% من النساء غير نشطات اقتصاديا (مقارنة بحوالي 26% من الرجال). وما تزال المرأة تعاني من التمييز في الحصول على العمل والترقيات والقروض والمساواة في الأجور. تتركز معظم النساء ذوات المهارات ومستويات التعليم المنخفضة في الاقتصاد غير المنظم - بما في ذلك في الزراعة - حيث يعمل الكثير منهن لحسابهن الخاص، وحيث لا تطبق إجراءات وقائية مثل إجازة الأمومة والرعاية الصحية والإجازات المرضية والمعاشات التقاعدية. تميل النساء ذوات التعليم المتقدم إلى التواجد في القطاع العام (كالصحة والعمل الاجتماعي والتعليم) رغم قلة من يشغلن المناصب العليا أو مناصب صنع القرار منهن. تؤثر فجوة الأجور بين الجنسين في العراق أيضًا على جودة تشغيل النساء، حيث تكسب النساء في كل من القطاعين العام والخاص أقل بكثير من الرجال الذين يتمتعون بمستويات تعليمية ومهارات وخبرات مماثلة. لا يؤدي تعزيز وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية إلى تحسين رفاهية المرأة وتقليل عدم المساواة فحسب، بل ينطوي أيضا على فوائد كبيرة من حيث الإنتاج والنمو الاقتصادي. ووفقًا للدراسات، فإن زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة بما يكفي لرفع معدل مشاركة القوة العاملة في البلاد إلى متوسط مجموعة الدخل (البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى) من شأنه أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 31%.

بالإضافة إلى انخفاض فرص العمل للنساء، يعاني **النازحون داخلياً (IDPs)** أيضاً من تحديات كبيرة في سوق العمل. أدى الصراع الذي طال أمده وأزمة داعش إلى النزوح الداخلي لأعداد كبيرة من العراقيين. ففي عام 2018، قُدر عدد النازحين داخلياً بنحو مليوني عراقي. عانى النازحون داخلياً من عدة صدمات مؤثرة، منها فقدان معظم الممتلكات والثروات والوظائف أو الأعمال. يصعب الحصول على بيانات موثوقة حول تشغيل النازحين، لكن بعض المصادر تشير إلى أن غالبية النازحين عاطلون عن العمل. أدى ارتفاع عدد النازحين في سوق العمل إلى زيادة المنافسة على عدد محدود من الوظائف في المراكز الحضرية في الغالب. إن غالبية العاملين يوضعون في وظائف محفوفة بالمخاطر ويتقاضون أجوراً زهيدة. أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن الوظائف لا توفر دخلاً كافياً في الغالب، لا سيما في كركوك ونينوى، وتضطر العائلات إلى الاعتماد على مصادر دخل متعددة. مع مرور الوقت، يصبح الوصول إلى العمل أكثر صعوبة بالنسبة للنازحين، حيث تصبح المهارات غير مستخدمة وتصبح المؤهلات قديمة. في المقابل، يستضيف العراق حوالي 250.000 **لاجئ** من سوريا، غالبيتهم في إقليم كوردستان العراق. وبالتالي، غالباً ما يكافح اللاجئون والنازحون للاندماج في سوق العمل وتتراجع معدلات تشغيلهم وأجورهم وظروف عملهم عن السكان المحليين [1]. ومع ذلك، يظل الوصول إلى فرص العمل الملائمة أمر مهم وأساسي للنازحين واللاجئين. [2]

وبالتالي، ثمة **تحديات** أساسية أمام تحصيل العمل اللائق في سوق العمل تحتاج إلى معالجة.

1 البنك الدولي 2021.

2 منظمة العمل الدولية 2018.

يعود سبب ارتفاع معدلات البطالة وشحة فرص العمل اللائق في العراق إلى وجود عدد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، من أهمها:

- الوضع السياسي المتوتر بعد الانتخابات.
- تدهور الوضع الأمني وانعكاساته على بيئة الأعمال.
- تسارع معدلات النمو السكاني وانعكاساته على نمو القوى العاملة.
- التراجع الأخير في النمو الاقتصادي.
- المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص في توفير فرص العمل.
- الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- غياب الآليات والبرامج في سياسات التشغيل الوطنية لمعالجة مشكلة البطالة الملحة.

من ناحية أخرى، أدى الضغط الناجم عن تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة تلك الصدمة المزدوجة إلى زيادة الضغط على الحكومة وشركاء التنمية لاتخاذ إجراءات مناسبة. ومن أهم الفرص في هذا الصدد ما يلي:

- موافقة مجلس الوزراء على الورقة البيضاء، وجعلها خارطة طريق للمضي قدما في التعاون بين مؤسسات الحكومة.
- ظهور قطاعات مبتكرة (مثل الحلول والتطبيقات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية ... إلخ) التي يمكنها جذب فرص عمل الشبابية وريادة الأعمال.
- النمو المرتفع في قطاع الزراعة وبالتالي قطاع الأغذية والمشروبات.
- السيطرة على عجز الميزانية من أجل خفض فاتورة الرواتب في القطاع العام، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى توجه الخريجين إلى القطاع الخاص.

منظمة العمل الدولية في العراق

في آذار 2020، افتتحت منظمة العمل الدولية أول مكتب تنسيقي لها في العراق في العاصمة بغداد لتقديم الدعم للحكومة والعمال وأرباب العمل في العراق لتعزيز فرص العمل اللائق كجزء من جهد إعادة إعمار القطر بعد الحرب. بالإضافة إلى تنسيق العمل الحالي مع مكتب المشروع في أربيل، يشرف مكتب بغداد على تنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع.

إن العراق دولة عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام 1932 وسبق له التوقيع على 70 اتفاقية من اتفاقياتها، ومنها الاتفاقيات الثمان الأساسية. في عام 2019، أطلق العراق ومنظمة العمل الدولية أول برنامج وطني للعمل اللائق (DWCP). وتعد البرامج الوطنية للعمل اللائق الأداة الرئيسية لدى منظمة العمل الدولية لتنفيذ أجندتها الخاصة بخلق فرص العمل اللائق وتقديم دعم للسياسات والتعاون المؤسسي والإنمائي للدول الأعضاء. تم تطوير البرنامج في العراق بالتشاور الوثيق مع الحكومة العراقية وممثلي العمال وأرباب العمل، لضمان التوافق مع أطر التنمية الوطنية في العراق.

وتماشيا مع البرنامج الوطني الأول للعمل اللائق (2019-2023) تقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- دعم تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل.
- تعزيز الحماية الاجتماعية ومكافحة عمالة الأطفال.
- تعزيز حوكمة العمل والحوار الاجتماعي.

لقد نما ملف التعاون الإنمائي (DC) لمنظمة العمل الدولية في العراق، وبلغت ميزانيته إجمالية حوالي 26 مليون دولار أمريكي، أتت بشكل أساسي من الاتحاد الأوروبي وحكومة هولندا والبرنامج الإقليمي الأوروبي للتنمية والحماية للبنان والأردن والعراق (RDPP II)، والوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، والمنظمة الدولية للهجرة واليونسكو والميزانية التكميلية العادية لمنظمة العمل الدولية (RBSA).

منذ إنشاء مكتب منظمة العمل الدولية في بغداد في عام 2020، تم تعيين 30 موظفًا في كل من بغداد وأربيل.

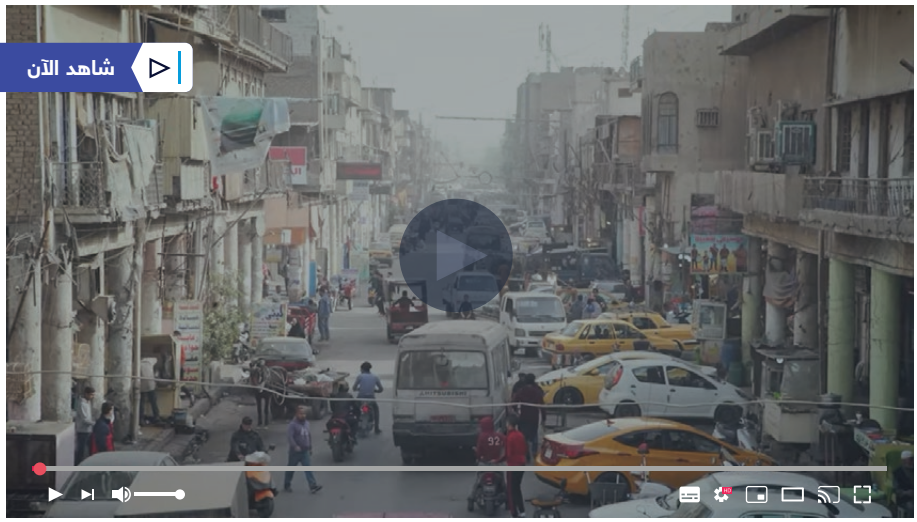

فيديو: العمل اللائق في العراق: من الصراع إلى التعافي

أبرز منجزات المنظمة ضمن البرنامج الوطني للعمل اللائق

الأولوية 1: خلق فرص العمل وتنمية القطاع الخاص

- تقديم برنامج الاستثمار للتشغيل المكثف (EIIP) في العراق لدعم خلق فرص عمل فورية في المناطق المتضررة من تعاقب الأزمات، من خلال توفير فرص عمل قصيرة الأجل مرتبطة بتنمية المهارات وخدمات التشغيل. ويشمل ذلك تدخلات برنامج الاستثمار للتشغيل المكثف (EIIP) في مشاريع الري وإدارة النفايات، بالإضافة إلى تدخلات الحفاظ على مواقع التراث الثقافي.

خلق فرص عمل لائقة عبر تطبيق طرق التشغيل المكثف ضمن نشاطات حفظ التراث الثقافي

الشراكة لتحسين أوضاع النازحين (المهجرين) والمجتمعات المضيفة – بدعم الحكومة الهولندية

الوظائف والتراث الثقافي – هدف جديد للتعاون بين منظمة العمل الدولية واليونسكو

مبادرة تعاون بين منظمة العمل الدولية واليونيسيف لدعم المهندسين الشباب لممارسة دور أساسي في الترويج للوظائف الخضراء في العراق

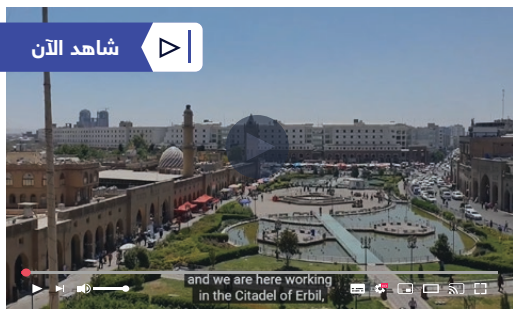

حفظ التراث الثقافي العراقي وخلق فرص العمل اللائق.

مبادرات منظمة العمل الدولية للتشغيل المكثف في الترويج للعمل اللائق في العراق

- تحسين وصول اللاجئين إلى خدمات التشغيل العامة في العراق، والتي تشمل خدمات مطابقة الوظائف والمهارات، والتوجيه المهني والمشورة المهنية، فضلاً عن فرص التدريب أثناء العمل. ويشمل ذلك أيضا تطوير وتحديث نظام التشغيل الحالي عبر الإنترنت، وتدريب مسؤولي التشغيل على منصة الإنترنت وكذلك استشارات الأعمال، لزيادة تسهيل مطابقة الوظائف بين الباحثين عن عمل وأرباب العمل.

تعهد منظمة العمل الدولية وحكومة إقليم كوردستان العراق على دعم التشغيل المنظم للنازحين والمجتمعات المضيفة

- تسهيل خدمات دعم تطوير الأعمال للنساء والشباب والنازحين واللاجئين من خلال تقديم برنامج منظمة العمل الدولية «إبدأ وحسّن مشروعك» (SIYB)، و التدريب على التثقيف المالي بدعم مالي من حكومة هولندا والوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

تحسين خدمات دعم تطوير الأعمال و التعليم الخاص بريادة الأعمال الذي يستهدف المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشباب لخلق فرص العمل اللائقة في إقليم كوردستان العراق.

تعاون بين منظمة العمل الدولية واليونيسيف لدعم للشباب الضعفاء في العراق لتطوير المهارات والتحول من التدريب إلى العمل اللائق.

من المهارات والتعليم إلى العمل اللائق: تقيم منظمة العمل الدولية أول دورة لتدريب مدربين حضورية في العراق

رائدة أعمال شابة تسعى جاهدة لتغيير القطاع الطبي في إقليم كردستان العراق

تدرب منظمة العمل الدولية رواد الأعمال في برنامجها التدريبي لإدارة الأعمال في العراق

◄ التعريف ببرنامج «ابدأ وحسّن مشروعك» (SIYB) لموظفين منتخبين من المنظمة الدولية للهجرة لتمكينهم من تقديم البرنامج إلى رواد الأعمال الحاليين والمحتملين الذين تدعمهم هذه المنظمة. سيوفر ذلك لأصحاب المشاريع خدمات دعم عالية الجودة ستسمح لهم ببدء أو تحسين أداء مشاريعهم، وبالتالي خلق فرص عمل للنازحين والمجتمعات المضيفة.

تعاون منظمة العمل الدولية مع المنظمة الدولية للهجرة لتحسين خدمات تطوير الأعمال لصالح المشاريع الصغيرة في العراق.

تحسين خدمات دعم تطوير الأعمال التي تستهدف المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق.

- دعم تنفيذ برنامج «تعلم عن الأعمال (KAB)»، وهو برنامج تعليمي لريادة الأعمال يهدف إلى تحفيز الشباب على الانخراط في ريادة الأعمال بعد التخرج، بدعم من الوزارة الألمانية الاتحادية للتنمية BMZ. تم اعتماد المنهج بنجاح من قبل مراكز التدريب الفني والمهني في إقليم كوردستان تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

اقرأ المزيد >

تدرب منظمة العمل الدولية ميسرين في إقليم كردستان العراق على برنامج تعليم ريادة الأعمال - تعلم عن الأعمال

- إطلاق مبادرة التمويل الشامل بالتعاون مع البنك المركزي العراقي وبدعم من حكومة هولندا. توفر هذه المبادرة للشابات والرجال والشركات الصغيرة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية اللازمة التي ستساعدهم على بدء وتطوير أعمالهم الخاصة، مع معالجة العوائق التي تحول دون ممارسة الأعمال الحرة اللائقة.

اقرأ المزيد >

قيام منظمة العمل الدولية والبنك المركزي العراقي بإطلاق مبادرة مالية جديدة لدعم الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات المضيفة والنازحين في العراق.

أنظر أيضا >

تحسين فرص المعيشة عبر شمولية التمويل – موجز الدراسة.

استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق

- دعم وزارة الشباب والرياضة لإجراء مسح تشغيل الشباب، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والجهاز المركزي للإحصاء. بتمويل من الحكومة السويدية، يظهر المسح الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة للسكان التحديات التي يواجهها الشباب في العراق عند دخول سوق العمل.

يظهر المسح تصاعد الإحباط بين الشباب والحاجة للاستثمار بالقطاع الخاص في العراق.

- إجراء مسح للقوى العاملة على مستوى الدولة لدعم سياسة تشغيل وطنية قائمة على الأدلة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كوردستان العراق (KRSO). ستدعم النتائج تطوير سياسة تشغيل وطنية شاملة للعراق من شأنها تسهيل خلق فرص العمل اللائقة والحماية الاجتماعية لكل العاملين في القطر.

تمت صياغة سياسات التشغيل في العراق باعتماد نظم واحصائيات سوق العمل.

قيام سياسة التشغيل الوطنية بتسهيل خلق فرص العمل والوظائف اللائقة في العراق.

◄ العمل مع الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة، واتحاد النقد وسبل العيش للعراق (CLCI)، على تطوير دراسة تشخيصية غير رسمية وتقييم تأثير جائحة كورونا على سوق العمل لتحديد العوامل المتعددة والواسعة النطاق التي تسهم في السمة غير المنظمة والأعباء المفروضة على إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات والعاملين في البلاد.

أنظر أيضا

تقرير جديد يشخص دوافع الاتجاه غير المنظم لسوق العمل العراقي.

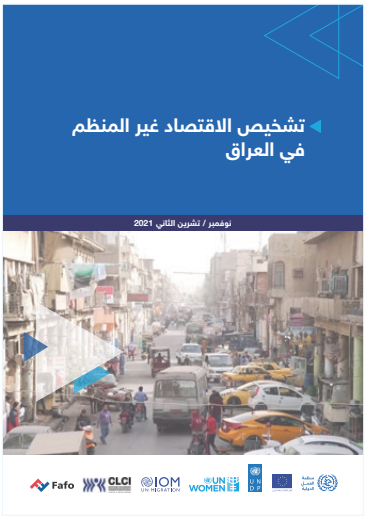

تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق

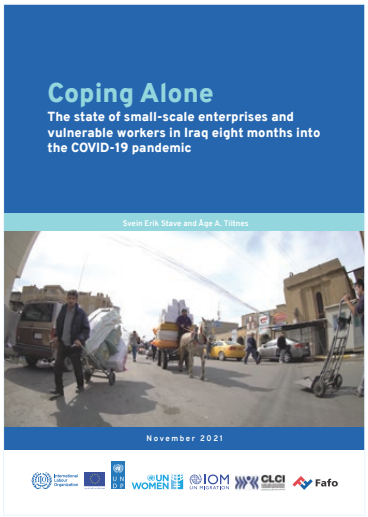

المواجهة المنفردة: أوضاع المشاريع الصغيرة والعمالة الضعيفة في العراق في الشهر الثامن لجائحة كورونا.

للجولة الأولى من تقييم جائحة كورونا، أنظر:

التقييم السريع لأثر جائحة كورونا على الفئات السكانية الضعيفة والمشاريع الصغيرة في العراق

الأولوية 2: تراجع مواطن الضعف في العراق عبر توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيزها لسد فجوات التغطية و الكفاية وإطار فعال لمعالجة عمالة الأطفال.

- إصلاح الحماية الاجتماعية من خلال برنامج مشترك يُنفذ مع برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، وبدعم من الاتحاد الأوروبي. من خلال التعاون مع وزارة التخطيط، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التجارة، يطرح البرنامج خارطة طريق قابلة للتنفيذ للفترة 2021-2025 لإصلاح الحماية الاجتماعية على النحو المبين في الورقة البيضاء. يتمثل الهدف الشامل للمشروع في تعزيز عدالة نظام الحماية الاجتماعية المتكامل للفئات الضعيفة ومنها الأطفال والشباب والنساء وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنازحين والعمالة غير المنظمة في العراق.

برنامج الحماية الاجتماعية في العراق: تعزيز الاستجابة الفاعلة وتسريع الإصلاح.

شراكة جديدة بتمويل من الاتحاد الأوربي لإصلاح الحماية الاجتماعية في العراق.

إقامة ورشة عمل عن الحماية الاجتماعية مع الحكومة العراقية مدعومة من الاتحاد الأوروبي.
واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي لتعزيز الاستجابة وتسريع الإصلاح.

- ينصب تركيز منظمة العمل الدولية في هذا البرنامج على تعزيز قدرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، على تقديم الضمان الاجتماعي بشكل فعال وتحسين كفاءة أنظمة التنفيذ، ولتحسين التنسيق بين الضمان الاجتماعي من ناحية، والإعانات الاجتماعية وسياسات التشغيل من ناحية أخرى، ولتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي من خلال الإصلاح التشريعي، وتوسيع التغطية لتشمل العمالة غير المنظمة من خلال تصميم وتنفيذ منهجية استباقية وقائمة على الأدلة.

منظمة العمل الدولية والشركاء الثلاثيون ولجنة برلمانية يعقدون مشاورات حول مشروع قانون الضمان الاجتماعي في العراق.

ورشة عمل منظمة العمل الدولية مع الشركاء الثلاثيون لتسليط الضوء حول حماية الأمومة في العراق.

مناقشة إصلاح الحماية الاجتماعية في إقليم كوردستان العراق.

- العمل مع اتحاد النقد وسبل العيش في العراق (CLCI) لتعزيز العلاقة بين التنمية الإنسانية والسلام وتحسين الفرص الاقتصادية للفئات السكانية الضعيفة. يعتمد التعاون على الجهود الحالية لدعم العمالة والمشاريع الضعيفة من خلال توفير فرص العمل اللائقة وخدمات تطوير المشاريع.

توقيع منظمة العمل الدولية واتحاد النقد وسبل العيش للعراق على مذكرة تفاهم لتحسين التنمية الإنسانية والفرص الاقتصادية للفئات الضعيفة.

◄ معالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال بين النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة في العراق، بتمويل من البرنامج الإقليمي الأوروبي لحماية التنمية للبنان والأردن والعراق (RDPP II) - وهي مبادرة أوروبية مشتركة لجمهورية التشيك والدنمارك والاتحاد الأوروبي وأيرلندا وسويسرا.

معالجة أسوأ أشكال عمالة الطفل في أوساط النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة في العراق.

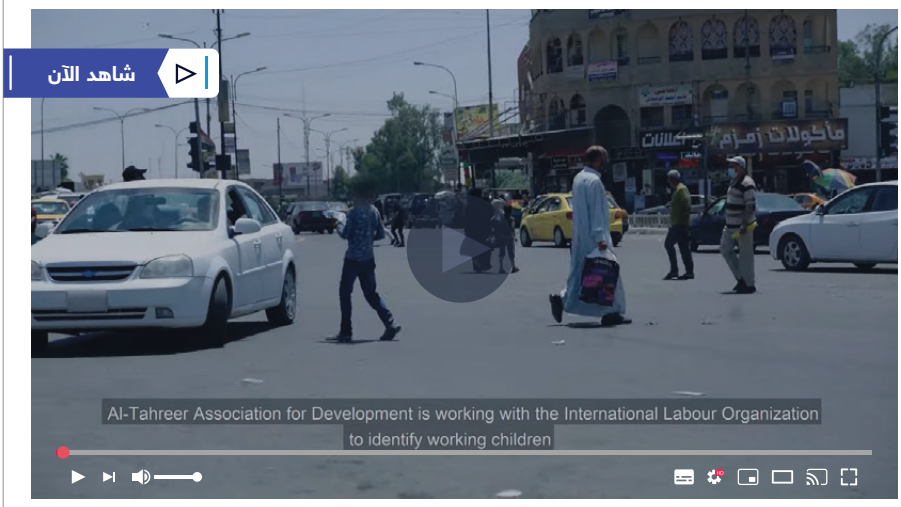

يعالج مشروع منظمة العمل الدولية أسوأ أشكال عمالة الطفل في العراق.

قيام منظمة العمل الدولية والبرنامج الأوروبي بإطلاق شراكة لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في العراق.

تشمل الجهود المبذولة لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال إنشاء نظام رقابي ووضع خطة عمل وطنية لمكافحة عمالة الأطفال لضمان حصول الأطفال المعرضين للخطر على التعليم الرسمي وغير الرسمي. كما أنشأ المشروع مساحات صديقة للأطفال وتعليمية للأطفال المنسحبين من العمل أو المعرضين لخطره، بالإضافة إلى ربط أولياء أمورهم والقائمين على رعايتهم ببرامج كسب العيش والتدريب الأخرى.

اقرأ المزيد

تأسيس مراكز صديقة للطفل بتمويل من منظمة العمل الدولية في الموصل للأطفال المعرضين للانخراط في عمالة الاطفال.

اقرأ المزيد

حضور المعلمين والباحثين الاجتماعيين لورشة العمل التدريبية بدعم من منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الطفل في العراق.

اقرأ المزيد

تناقش منظمة العمل الدولية وشركائها المحليين في الموصل آفاق التعاون لمكافحة عمالة الأطفال في محافظة نينوى.

◄ بالإضافة إلى الأنشطة التي يمولها برنامج العمل والتنمية، تدعم منظمة العمل الدولية الحكومة في حملة واسعة على نطاق البلد لمكافحة عمالة الأطفال. تستهدف الحملة 10000 طفل، وأسرهم وأولياء أمورهم والمعلمين وأرباب العمل ووسائل الإعلام من خلال سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة الوعي بالمخاطر المتزايدة لعمالة الأطفال، وتعبئة الجهود للوصول إلى قلب المجتمعات الأكثر ممارسة لعمالة الأطفال في البلاد وتشجيع الأنشطة لإيصال أصوات المتضررين من المشكلة.

لا لعمل الأطفال

إطلاق العراق لفعاليات مكافحة عمالة الأطفال كجزء من الحملة الوطنية

إطلاق فعاليات رفع الوعي لمكافحة عمالة الأطفال في العراق

الأطفال والصحفيون والمنظمات المحلية يقولون «لا لعمالة الأطفال» في إقليم كردستان العراق

أطفال وصحفيون ومنظمات غير حكومية محلية ينضمون إلى حملة لمكافحة عمالة الأطفال في إقليم كردستان العراق

فيديو

الأولوية 3: تعزيز حوكمة سوق العمل لتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل عبر تحسين آليات الحوار الاجتماعي

- تنفيذ برنامج لتعزيز حوكمة العمل والرقابة وظروف العمل بدعم من الاتحاد الأوروبي. يركز المشروع على تطوير خطة إصلاح شاملة للرقابة وسياسات واستراتيجيات وطنية للعمل والسلامة والصحة المهنية (OSH) استجابة لجائحة كورونا، وبالتشاور الوثيق مع شركاء المجتمع.

تعزيز حوكمة العمل، ومراقبة ظروف العمل استجابة للجائحة.

اجتماع وزاري لمناقشة فعاليات منظمة العمل الدولية لتحسين فرص العمل اللائق في العراق بدعم من الاتحاد الأوروبي.

جائحة كورونا: تعاون الاتحاد الأوروبي مع منظمة العمل الدولية لتحسين حوكمة وظروف العمل في العراق.

- في إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي، تقوم منظمة العمل الدولية بوضع اللمسات الأخيرة على تقرير تقييم لنظام الرقابة الحالي، بهدف تسليط الضوء على التحديات والفجوات ونقاط الضعف فيه وتقديم توصيات لإصلاحه. يجري العمل بالتشاور مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشركاء المجتمع.

ورشة عمل للمصادقة: مراقبة العمل والصحة والسلامة المهنية في العراق

◄ على مستوى بناء القدرات، يقوم المشروع ببناء قدرات ممثلين من منظمات العمل وأرباب العمل بشأن رقابة العمل وموضوعات الصحة والسلامة المهنية، وكذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية وإقليم كوردستان العراق.

اقرأ المزيد

تقوم منظمة العمل الدولية بتعزيز قدرات المفتش العراقي لتطبيق إجراءات فحص العمل الفعالة.

اقرأ المزيد

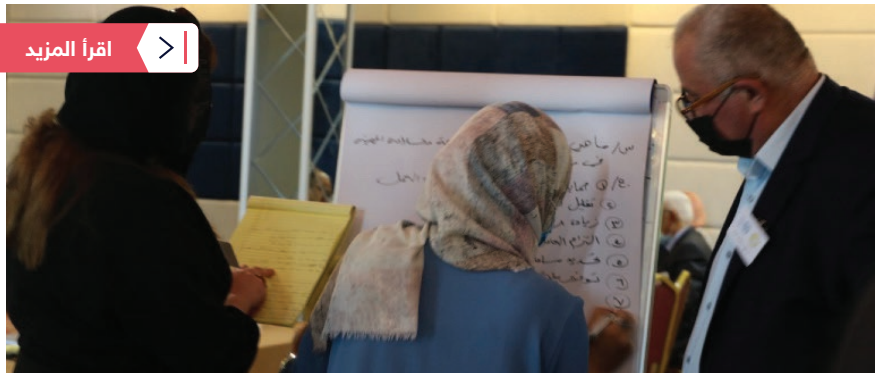

تقيم منظمة العمل الدولية ورشة عمل تدريبية عن الصحة والسلامة المهنية في العراق.

اقرأ المزيد

تقيم منظمة العمل الدولية ورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي لتطبيق مبادئ رقابة العمل والصحة والسلامة المهنية في العراق.

- بناءً على تفوق منظمة العمل الدولية في تعزيز أسواق العمل وخلق ظروف عمل محسنة والتمتع بحقوق العمل الأساسية، نظمت المنظمة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المؤتمر الوطني الأول لسوق العمل في العراق برعاية رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، وقد جمع المؤتمر شركاء من مختلف الأطياف لمناقشة القضايا الرئيسية الخاصة بسوق العمل في العراق، لمناقشة تأثير جائحة كورونا على العمل وإيجاد حلول لتلبية احتياجات العمل اللائق في العراق.

اقرأ المزيد

عقد مؤتمر لمنظمة العمل الدولية ووزارة العمل لمناقشة أهم قضايا سوق العمل في العراق.

- إجراء دراسة بالشراكة مع اتحاد النقد وسبل العيش في العراق، حول الإغاثة الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي والقدرة على الصمود في جنوب العراق، لتقييم الأبعاد المختلفة للضعف الاجتماعي والاقتصادي في جنوب العراق وتوفير أساس صلب لتصميم التدخلات ذات الصلة لمعالجة الضعف والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

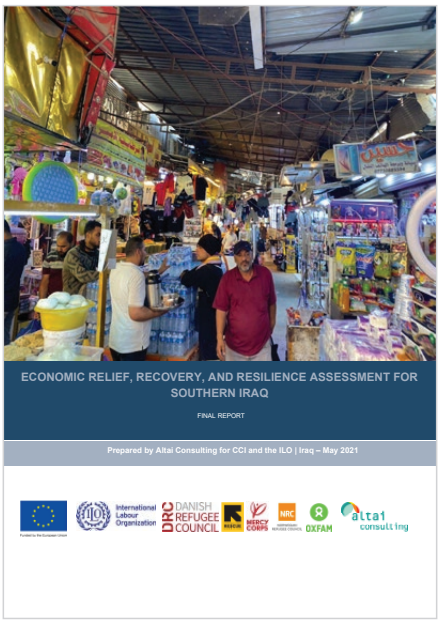

الإغاثة والتعافي والمرونة الاقتصادية – تقييم الوضع في جنوب العراق

أبرز 10 منجزات

1. دعم مراجعة مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي الذي تتم دراسته في مجلس النواب حالياً.
2. دعم مراجعة مشروع قانون العمل في اقليم كوردستان العراق.
3. تقديم تدخلات برنامج الاستثمار للتشغيل المكثف (EIIP) للمسؤولين الحكوميين والسلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والشباب وتعزيز مبادئ العمل اللائق من خلال الأنشطة المختلفة.
4. بناء قدرات مسؤولي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وأرباب العمل في القطاع الخاص والشباب ضمن مشروع منظمة العمل الدولية «إبدأ وحسّن مشروعك» (SIYB) ومشروع «تعلم عن الأعمال» (KAB).
5. تطوير مبادرة الشمول المالي بالتعاون مع البنك المركزي العراقي وأصحاب المصلحة الآخرين لمساعدة الشباب العراقي ورجال الأعمال وكذلك الشركات القائمة للوصول إلى الخدمات المالية التي هم بأمس الحاجة إليها والتي ستساعدهم على بدء وتطوير أعمالهم الخاصة.
6. دعم تطوير السياسات الوطنية للسلامة والصحة المهنية.
7. دعم تطوير نظام حديث لرقابة العمل.
8. تجريب نظام مراقبة عمل الأطفال في المحافظات المستهدفة.
9. دعم المصادقة الوطنية على اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة 2001 (رقم 184)، واتفاقية وثائق هوية الملاحة (مراجعة) 2003 (رقم 185)، واتفاقية حماية الأمومة 2000 (رقم 183)، واتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) 1952 (رقم 102).
10. اطلاق دراسة تشخيص الاقتصاد غير المنظم، وصياغة إطار وطني للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

بالأرقام (2020-2021)

دعم 20.000 شخص ببرنامج العمل اللائق ومنهم نازحون ولاجئون وأفراد من المجتمعات المضيفة.

تحقيق 18.360 يوم عمل عبر مبادرات برنامج الاستثمار للتشغيل المكثف (EIIP)

تسجيل 6984 باحث عن عمل عبر خدمات **التشغيل** المدعومة من منظمة العمل الدولية
(**تشغيل 714** شخصا [**40%** نساء])

تدريب 90 شخصاً ضمن برنامج «إبدأ وحسّن مشروعك»

التواصل مع **1220 رائد أعمال**

تدريب 46 شخص ببرنامج التعليم المالي لمنظمة العمل الدولية

التواصل مع **240 رائد أعمال** عبر تدريب التعليم المالي

تدريب 57 شخص ضمن برنامج «تعلم عن الأعمال»

التواصل مع **82 طالب** عبر برنامج «تعلم عن الأعمال»

تسجيل 2220 طفل عامل بنظام مراقبة عمالة الطفل والمراكز الصديقة للطفل.

تدريب 274 مدير مدرسة وباحث اجتماعي ومعلم حول عمالة الطفل.

التواصل مع **10000 طفل** بحملة رفع الوعي بعمالة الطفل.

تدريب 70 مفتش عمل حول إجراءات التفتيش الحديثة (تدريب **20** مدرب).

- مصادقة العراق على **4** اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية.
- مراجعة **3** مسودات قانون.
- إعداد **مسودتي** سياسات.
- نشر **4** دراسات.

الدروس المستفادة

جلب تأسيس مكتب تنسيق تابع لمنظمة العمل الدولية العديد من التحديات والفرص. ومن التحديات الرئيسية ما يتعلق بقضايا الأمن والتنقل، والتي سرعان ما ساءت مع بداية جائحة كورونا. ولكن مع ذلك ظهرت فرص لبناء فريق قطري، وإقامة علاقات مع الشركاء والهيئات التابعة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، لتعبئة الموارد وبناء مشاريع جديدة والاستفادة من الخبرات في المنطقة لمساعدة البرنامج الوطني للعمل اللائق على معالجة احتياجات سوق العمل في العراق.

من وجهة نظر البرنامج، كان إنشاء مكتب تنسيق منظمة العمل الدولية إيجابياً للغاية. يعد العراق من أكبر البلدان العربية التي تعمل فيها منظمة العمل الدولية، ويبلغ عدد سكانه حوالي 40 مليون نسمة. إن نشاط منظمة العمل الدولية وخبراتها مطلوبة في العراق الآن أكثر من أي وقت مضى. ونتيجة لعقود من الصراع والنزوح، فاقت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الحاجة إلى التنمية لسنوات عديدة. ولكن الآن، هناك حاجة للعمل على التعافي والتنمية كجزء من إعادة إعمار القطر بعد الصراع، من حيث خلق فرص العمل و إضفاء الطابع الرسمي لها وتنمية المهارات وإيجاد حلول مستدامة لمعالجة أولويات العمل اللائق في العراق.

إن الاعتراف المتزايد بأن الإجراءات الإنسانية يجب أن تؤدي إلى التنمية المستدامة يفتح نوافذ ملموسة من الفرص لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة ومؤسسات سوق العمل على المدى الطويل حتى تتمكن من التعامل بشكل أفضل مع الصدمات المستقبلية ومعالجة تأثير التحول الهيكلي. في عام 2017، أعادت منظمة العمل الدولية تنشيط تفويضها في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP) باعتماد التوصية رقم 205 بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والبقاء، باعتباره الإطار المعياري الدولي الوحيد الذي يوفر إرشادات لمعالجة قضايا عالم العمل استجابةً لحالات الأزمات ومنها الأوبئة الصحية والنزاع المسلح والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والنزوح القسري. تعمل منظمة العمل الدولية على وضع الضرورات المنصوص عليها في أجندة الحفاظ على السلام والترابط بين التنمية الإنسانية والسلام موضع التنفيذ، مع التركيز بشكل خاص على العمالة ومساهمات العمل اللائق في السلام. وللقيام بذلك، يهدف البرنامج الوطني للعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية إلى ضمان تنفيذ جميع التدخلات بشكل علمي من خلال منهجيات تستجيب للسلام.

سمحت لنا جائحة كورونا برؤية ضرورة ربط أولويات منظمة العمل الدولية من خلال منهجية تكاملية، من أجل المساهمة في نظرية شاملة للتغيير لتلبية احتياجات سوق العمل و التشغيل الحالية وأولويات العمل اللائق على المدى الطويل في العراق. يجب أن تتاح للعمال وأرباب العمل والمنظمات التي تمثلهم فرصة للمشاركة بفعالية في تصميم الاستجابات للجائحة واستراتيجيات التعافي. يجب أن تكون مشاركة منظمات العمال وأرباب العمل أساسية لضمان مساهمة هذه البرامج في إضفاء الطابع الرسمي ودعم المؤسسات ودخل العمال وربطها بسياسات أسواق العمل النشطة.

تشارك منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع جهود فريق الأمم المتحدة القطري/المكتب الإقليمي لتنسيق تنفيذ برنامج العمل الوطني في ضوء إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية 2020-2024، ولا سيما السعي إلى تشجيع مشاركة الهيئات المكونة في جهود التدريب وبناء القدرات.

يتم تنفيذ برنامج العمل الدولي للعمل اليومي التابع لمنظمة العمل الدولية من خلال ثلاثة مستويات:

- **مستوى السياسات:** تشمل أطر سياسات العمل اللائق الفئات الضعيفة المستهدفة وتستجيب للصدمات من خلال الأدلة والتشريعات المعززة والتمويل والمواءمة عبر المستوى الاتحادي وإقليم كوردستان مع ترابط فعال بين التنمية والسلام الإنساني.
- **مستوى النظام:** بناء وتقوية الأنظمة بالأدوات والقدرات والأطر التشغيلية لضمان توفير واستمرارية تقديم خدمات عالية الجودة وتفعيل العلاقة بين التنمية الإنسانية.
- **مستوى البرامج:** يتم تقديم برامج الاستجابة للصدمات أو توسيع نطاقها لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة المستهدفة بما في ذلك النساء والشباب والنازحين واللاجئين على المدى القصير ولتمكين استثمار رأس المال البشري والاندماج الاقتصادي على المدى الطويل.

مصفوفة نتائج البرنامج القطري للعمل- كانون الأول 2020-2021

العراق		وحدة التعزيز التقني	الشركاء	التقدم
النتيجة 1.1: تخلق جهود إعادة الإعمار والإنعاش فرصًا للعمل اللائق ، وتنمية المهارات ذات الصلة بالسوق وتنمية المشاريع				
	المؤشر 1.1.1: زيادة عدد فرص كسب العيش في المناطق المستهدفة (خاصة بين النازحين والنساء والشباب)	EMP	- مديرية بلديات دهوك - مديرية ري دهوك - مديرية بيئة دهوك - الاتحادات التجارية بإقليم كوردستان العراق - اليونيسيف - الجامعة التكنولوجية بدهوك - الهيئة العليا لقلعة أربيل - مديرية آثار دهوك - اليونسكو - الجامعة التكنولوجية بأربيل	**PROSPECTS – تداخلات مشروع الاستثمار للتشغيل المكثف EIIP** في أيلول 2021، تم الانتهاء من مشروعين. يهدف المشروع الأول إلى تحسين أكثر من 50 كيلومتر من قنوات الري في محافظة دهوك، بينما يدعم المشروع الثاني إدارة النفايات الصلبة وأنشطة التوعية في منطقة دهوك-سميل. لاحقًا، في النصف الثاني من عام 2021، تم تحديد خمس مقترحات جديدة ليتم تنفيذها في عام 2022. **الحفاظ على التراث الثقافي** بالشراكة مع اليونسكو، تقوم منظمة العمل الدولية بتنفيذ أعمال صون التراث الثقافي في محافظتي أربيل ودهوك. في عام 2021 شملت الأعمال أنشطة الإصلاح والتجديد في قلعة أربيل. كما تم تحديد مبادرتين في دهوك ليتم تنفيذهما في عام 2022.
	المؤشر 1.1.2: زيادة عدد العمال المهرة لتلبية طلب السوق الناتج عن استثمارات إعادة الإعمار	EMP	- مديرية بلديات دهوك - مديرية ري دهوك - مديرية بيئة دهوك - الاتحادات التجارية بإقليم كوردستان العراق - اليونيسيف - الجامعة التكنولوجية بدهوك - الهيئة العليا لقلعة أربيل - مديرية آثار دهوك - اليونسكو - الجامعة التكنولوجية بأربيل	**تدريبات مشروع الاستثمار للتشغيل المكثف EIIP** تم تدريب الشركاء المنفذين على تخطيط وتصميم ورصد الأنشطة كثيفة العمالة. وكان المتدربون من المهندسين والفنيين والعاملين في مجال المهارات وموظفي دعم النقابات العمالية والمهندسين الشباب (مهندسو الإدارة والمشرفون/ قادة المجموعات وفنيو المقاولات والعمال المهرة والنقابات والمفتشون والمهندسون الشباب من الجامعة التكنولوجية).
	المؤشر 1.1.3: زيادة عدد العمال (خاصة النازحين داخليًا والنساء والشباب) الذين يستفيدون من فرص العمل المستدامة في المناطق المستهدفة	EMP	- وزارة العمل الكوردستانية	**تحسين قدرات وزارة العمل لتوفير خدمات تشغيل** توسيع نطاق خدمات **التشغيل** ليشمل اللاجئين والنازحين في المخيمات. تم تسجيل 6984 باحث عن عمل (4474 ذكر و2510 أنثى) وتم إحالة 1287 منهم (758 ذكر و529 أنثى)، و714 منهم (40% نساء). تجري الآن عملية جديدة مع الوزارة تركز بشكل أكبر على بناء قدرات الوزارة على أدوات منظمة العمل الدولية لتوفير خدمات عالية الجودة والتوجيه المهني والاستشارات المهنية.

العراق	وحدة التعزيز التقني	الشركاء	التقدم
النتيجة 1.2: زيادة إمكانات خلق فرص العمل للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الإمكانات العالية، وتحسين بيئة تشغيلها			
المؤشر 1.2.1: بناء قدرات مزودي خدمات تطوير الأعمال في العراق مع التركيز على الشباب.	ENT	**الشركاء:** - المركز الأوروبي للتكنولوجيا والتدريب - المجلس الدنماركي للاجئين-العراق - مشروع تنمية المرأة والطفولة في زاخو - منظمة الثقافة والديمقراطية الكوردية - ميرسي كوربس العراق - شركة بشداري للاستشارات الإدارية والتدريب ودراسات الجدوى - منظمة شباب كوردستان الحر - وزارة العمل الكوردستانية - مديرية العمل بالموصل - وزارة العمل الاتحادية - وزارة الشباب الكوردستانية - وزارة الشباب الاتحادية - مؤسسة LWF - غرفة حلبجة للصناعة والتجارة - شركة الثقة - البنك المركزي العراقي - البنك الوطني العراقي - الشركة العراقية للضمانات البنكية - بنك الشرق الأوسط للاستثمار - مختبرات فايف وان - منظمة أزداهيرونا للإغاثة - دكتور أيد للأنشطة الطبية - جامعة الموصل - غرفة صناعة الموصل - أرتشينوفا مارتيسير الدولية للمناشدة الانسانية - غروفين - وزارة التربية الكوردستانية - منظمة العمل لمكافحة الجوع - مركز أوس- للابتكار والريادة - مجلس اللاجئين النرويجي - جامعة دهوك - منظمة هاريكار - جامعة السليمانية - بريمبتف لوف - مركز حقوق الإنسان في حلبجة - منظمة التنمية الاقتصادية الكوردية	**زيادة قدرة مقدمي خدمات تطوير الأعمال على تقديم تدريب حول بدء وإدارة الأعمال** • **90 مدربًا** من 20 مؤسسة عامة وشبه خاصة وخاصة قادرين على تقديم خدمات تدريب عالية الجودة في مجال بدء وإدارة الأعمال لأصحاب المشاريع المحتملين والشركات من أجل النمو. • **32 منظمة** شريكة ومنها المؤسسات الخاصة وشبه الخاصة والعامة، تتمتع بقدرة أعلى على تقديم وإدارة ومراقبة وتحسين توفير خدمات التدريب على إدارة الأعمال والمبتدئين استنادًا إلى برنامج التدريب ضمن برنامج SIYB. • قام **996 من رواد الأعمال** (اعتبارًا من 26 تشرين الثاني 2021) بتحسين مهاراتهم في إدارة الأعمال والحصول على المعرفة بكيفية بدء مشروع خلال الإطار الزمني من كانون الثاني إلى تشرين الثاني 2021. • حصل **321 رائد أعمال** (اعتبارًا من تشرين الثاني 2021) على تدريب حول كيفية بدء عمل تجاري بناءً على برنامج SIYB **زيادة قدرة مقدمي خدمات تطوير الأعمال على تقديم تعليم ريادة الأعمال** • **57 مدرسًا** في برنامج (تعلم عن الأعمال) من 7 مدارس فنية ومراكز ومدارس التدريب المهني قادرة على تدريس تعليم ريادة الأعمال للشباب والشابات في إقليم كوردستان-العراق. • اعتمد **82 طالبًا** من مراكز التدريب الفني والمهني في إقليم كوردستان-العراق مواقف أكثر إيجابية تجاه المشروع كخيار وظيفي. • قامت **7 مراكز تدريب فني ومهني** مختارة في إقليم كوردستان تحت إشراف وزارة العمل بتحسين قدرتها على تنفيذ البرنامج في المدارس والمراكز التي تستهدف الشباب والكبار. • تم **اعتماد 10 مشرفين إقليميين ومشرف وطني واحد لإدارة ومراقبة والإشراف** على برنامج (تعلم عن الأعمال) KAB في إقليم كوردستان العراق من أجل الاستدامة على المدى الطويل. • نجحت وزارة العمل في حكومة إقليم كوردستان في تبني ونشر برنامج تعليم ريادة الأعمال (تعلم عن الأعمال) KAB في إقليم كوردستان العراق.

العراق		وحدة التعزيز التقني	الشركاء	التقدم
				زيادة قدرة مقدمي خدمات تطوير الأعمال على تقديم التثقيف المالي • **46 مدربا** من الشركاء من القطاعين العام والخاص المنظمات قادرة على تقديم خدمات التثقيف المالي للنساء والرجال ورواد الأعمال والشباب واللاجئين والنازحين داخليا. • تتمتع **21 منظمة شريكة** (عامة وشبه خاصة وخاصة) بقدرة أعلى على توفير خدمات التعليم المالي والتسويق والإدارة والتحسين المؤسسي. • اكتسب **241 رائد أعمال** (اعتبارًا من 26 تشرين الثاني 2021) قدرات مالية لاتخاذ قرارات مالية أفضل ومستنيرة خلال الإطار الزمني من آب إلى تشرين الثاني 2021
	المؤشر 1.2.2: تعزيز وصول الشباب العراقي إلى التمويل من خلال محو الأمية المالية والشمول المالي.	ENT	- أرتشينوفا مارتيسير الدولية للمناشدة الانسانية - منظمة مالتيسير الدولية - منظمة هيومن أبيل - غروفين - وزارة التربية الكوردستانية - منظمة العمل لمكافحة الجوع - مركز أوس- للابتكار والريادة - مجلس اللاجئين النرويجي - جامعة دهوك - منظمة هاريكار - جامعة السليمانية - بريمبتف لوف - مركز حقوق الإنسان في حلبجة - منظمة التنمية الاقتصادية الكوردية	**زيادة قدرة مقدمي خدمات تطوير الأعمال على تقديم التثقيف المالي** • **24 موظفًا** من **5 شركاء** ماليين عززت قدرة المؤسسات على تقييم ملفات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل لتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل للنازحين والمجتمعات المضيفة في العراق • تم تطوير إجراءات العمل الموحدة الخاصة بمنتج الائتمان والتوقيع عليها مع البنك المركزي العراقي و4 شركاء آخرين لضمان إجراءات موحدة للمنتج • تم استلام **85 طلبًا** من العملاء على الخدمات المالية من البنوك الشريكة باستخدام ضمان منظمة العمل الدولية، و المعايير المطورة للإحالات و البدء بها بمجرد توقيع البنوك لاتفاقية مع الشركة العراقية للكفالات المصرفية تجري الآن عملية تنفيذية جديدة مع إحدى مؤسسات التمويل الأصغر لتقديم قروض إلى 670 مستفيدًا لن يتمكنوا من الحصول على قروض من خلال البنوك.
	المؤشر 1.2.3: تفعيل استراتيجية القطاع الخاص مع بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين العراقيين ذوي الصلة وتعزيز جمع بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة وصياغة تشريعات تنصف الشركات الصغيرة والمتوسطة.	ENT	- اتحاد الصناعات العراقية (IFI) - وزارة العمل - وزارة التخطيط - المنظمة الدولية للهجرة - منظمة الأغذية والزراعة - مركز التجارة الدولية - FAFO	**جائحة كورونا في العراق: الآثار على القطاع الخاص -** يعرض نتائج تقييمين لتأثير الجائحة على الأسر والشركات في العراق تم إجراؤه في شهري حزيران وتموز من عام 2020، الأول - دراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية، ودراسة ثانية للمؤسسات الصغيرة الحجم - من قبل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد النقدي للعراق (CCI).

العراق	وحدة التعزيز التقني	الشركاء	التقدم
النتيجة 1.3: تمكّن أنظمة معلومات سوق العمل العاملة من صنع سياسة قائمة على الأدلة بشأن التشغيل			
المؤشر 1.3.1: عدد دراسات المتابعة التي أجرتها المؤسسات الإحصائية	EMP	- وزارة العمل - وزارة التخطيط - برنامج الأمم المتحدة الانمائي - وكالة الأمم المتحدة للمرأة - المنظمة الدولية للهجرة - اتحاد النقد وسبل العيش - FAFO	**التكيف الفردي: حالة الشركات الصغيرة والعاملين الضعفاء في العراق بعد ثمانية أشهر من جائحة كورونا -** يستقصي التقرير كيف أثرت الجائحة على الأنواع الضعيفة بشكل خاص من المؤسسات ومجموعات العمال في الأجزاء الوسطى والشمالية من العراق. وعادة ما تكون هذه مؤسسات صغيرة الحجم وغير منظمة إلى حد كبير ويتميز العمال بمهارات منخفضة ودخل منخفض وأمن وظيفي منخفض. رغم أن بيانات المسح التي يستند إليها هذا التقرير لا تمثل المؤسسات والعاملين على المستوى الوطني، إلا أنها تشمل الشركات والعاملين الذين يشكلون أجزاء كبيرة من المشاريع وأسواق العمل العراقية التي تحتاج إلى اهتمام خاص فيما يتعلق بالجائحة. **التقييم السريع لتأثير الجائحة على الفئات الضعيفة والمشاريع الصغيرة في العراق -** الهدف من التقييم هو تسليط الضوء على الآثار المباشرة للجائحة على العمال الضعفاء وأسرهم، لا سيما في القضايا المتعلقة بالتشغيل والدخل والظروف الاقتصادية وآفاق المستقبل القريب. كما يتناول التقييم آثار الجائحة على الشركات الصغيرة وكيفية تكيفها مع تحديات الجائحة والآثار المترتبة على موظفيها.
المؤشر: 1.3.2: عدد الدراسات الموضوعية التي تم إجراؤها لتنوير صنع السياسات في مجالات محددة من أجندة العمل اللائق	EMP	- وزارة العمل - وزارة التخطيط - برنامج الأمم المتحدة الانمائي - وكالة الأمم المتحدة للمرأة - المنظمة الدولية للهجرة - اتحاد النقد وسبل العيش - FAFO	**تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق -** تم إطلاق شراكة بين وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية والحكومة لإجراء تشخيص سوق العمل العراقي غير المنظم. تسعى الدراسة إلى فهم أفضل للاقتصاد غير المنظم وبناء خط أساس لرصد التقدم المحرز في إضفاء الطابع الرسمي واستخراج معلومات عن أسباب عواقب السمة غير المنظمة وتقديم رؤى حول أنواع الأنشطة التي تدعم الانتقال إلى النظام الرسمي لعمال الاقتصاد غير المنظم والوحدات الاقتصادية ؛ والاتفاق على الأولويات والمسؤوليات وتحديد خطة عمل وخارطة طريق لاستجابة السياسة.
المؤشر 1.3.3: صياغة سياسات تشغيل وطنية جديدة للعراق مع بناء قدرات الأطراف المعنية العراقية.	EMP	- وزارة العمل - وزارة التخطيط - وزارة الزراعة - وزارة الداخلية - وزارة المالية - وزارة التربية - الاتحادات التجارية - اتحاد الصناعات العراقية	اجتمعت لجنة مؤلفة من مسؤولين حكوميين وشركاء اجتماعيين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في عمان لمناقشة تطوير سياسة تشغيل وطنية شاملة للعراق من شأنها تسهيل خلق فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع. وقد جمع الحدث الذي نظمته منظمة العمل الدولية، والذي استمر لمدة أسبوع، ممثلين عن مختلف الوزارات منهم وزير العمل والشؤون الاجتماعية عادل الركابي. كما حضرها ممثلو الاتحاد العام لنقابات عمال العراق وأكاديميين.

العراق	وحدة التعزيز التقني	الشركاء	التقدم
النتيجة 2.1: نظام وطني للحماية الاجتماعية متاح لضمان الحماية الكافية لجميع المحتاجين بطريقة منسقة وفعالة من حيث التكلفة			
المؤشر 2.1.1: تنفيذ إصلاحات الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص ووضع ترتيبات تنسيق السياسات/ الإدارة بين خطط الضمان الاجتماعي الخاصة والعامة والمساعدة الاجتماعية	SOCPRO	- وزارة العمل - وزارة التخطيط - وزارة التجارة - نقابات العمال - البرلمان - اتحاد الصناعات العراقية - وكالات الأمم المتحدة: - يونيسيف - برنامج الغذاء العالمي - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	تم توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة العراق والأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي) بشأن أجندة إصلاح الحماية الاجتماعية مع خطة عمل واضحة (سيتم توقيع مذكرة تفاهم أخرى في كانون الأول 2021 مع حكومة إقليم كوردستان العراق). تم تشكيل لجنة توجيهية للحماية الاجتماعية تشمل الوزارات التنفيذية (التخطيط العمل والشؤون الاجتماعية والتجارة) والأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسف). وقد تم عقد الاجتماع الاول والاتفاق على إنشاء لجنة تنسيق قطاعية أوسع تجمع جهات فاعلة أخرى في القطاع مثل البنك الدولي. وتم البدء في التجربة بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي. ينصب التركيز الرئيسي لهذه الشراكة على العمل على تطوير ورقة سياسات مشتركة حول إصلاح الضمان الاجتماعي، بناءً على عدد من التدريبات الفنية (سيناريوهات مختلفة لتقدير التكاليف ومحاكاة تقييمات الأثر وتحليل الحيز المالي). ستراجع ورقة السياسات المشتركة في كل من أنظمة المعاشات التقاعدية الخاصة والعامة بالإضافة إلى إمكانية سد فجوة التغطية بالمعاشات الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات.
المؤشر 2.1.2: وضع وتنفيذ إطار قانوني وتدخلات لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمالة الضعيفة في الاقتصاد غير المنظم (العمال العرضيون في البناء والعمال الزراعيون والعاملين لحسابهم الخاص)	SOCPRO	- وزارة العمل - وزارة التخطيط - وزارة التجارة - البرلمان - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	مسودتا قانونين للضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص في طور التشريع (اتحادي وإقليمي). على المستوى الاتحادي، تم عقد ورشة عمل فنية لمدة تسعة أيام لمراجعة مشروع القانون وتعزيزه بناءً على أفضل الممارسات الدولية ومعايير منظمة العمل الدولية. وقدمت المنظمة المساعدة الفنية وتقييم القانون والتأكد من انعكاسه في المسودة المنقحة. إذا تم سن المسودة، فسوف تطال ملايين من العمال العراقيين بما في ذلك عمال القطاع غير المنظم وكذلك إدخال مزايا جديدة قصيرة الأجل (الأمومة والبطالة). تضمنت المداولات وجهات نظر الشركاء الثلاثة وتم التوصل إلى توافق موثق. تتوافق أحدث نسخة من مشروع القانون مع C102. بالنسبة لإقليم كوردستان، تم الانتهاء من التقييم القانوني لمشروع القانون وعقد أول اجتماع ثلاثي الأطراف لمراجعة حزمة المساعدة الفنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية والتي سيتم تقديمها في إقليم كوردستان. صادقت حكومة العراق على الاتفاقية رقم 102 في حزيران 2021. تقدم منظمة العمل الدولية الدعم الفني لتقييم الثغرات القانونية وكذلك بناء القدرات الوطنية للإبلاغ عن التقدم المحرز. تم وضع تصور لتقييم مؤسسي لنظام التسليم ويتم تعيين فريق استشاري يقيم قدرة نظام التسليم على تنفيذ مشروع القانون بكفاءة. يتم تضمين برنامج بناء القدرات ويتم اختبار الحلول الرئيسية. وقد تم إصدار نموذج طلب التأشيرة لإجراء مجموعة من الأوراق السياسية حول توسيع الضمان الاجتماعي ليشمل العمال غير الرسميين في العراق. سينصب التركيز هنا على توليد أدلة أكثر تحديدًا حول العوائق التي تحول دون التسجيل في الضمان الاجتماعي واستحقاق المزايا المقدمة فيه - مع التركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية للتشغيل (الزراعة والبناء والتصنيع) - وتقديم توصيات بشأن توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية والتغطية الأمنية للعاملين في تلك القطاعات. بمجرد إقرار القانون، ستعمل منظمة العمل الدولية مع الشركاء لإطلاق حملة توعية عامة لتعريف العمال بحقوقهم بموجب القانون الجديد.

العراق		وحدة التعزيز التقني	الشركاء	التقدم
	المؤشر 2.1.3: مناهج التصميم والتنفيذ القائمة على الحقوق توجه الإصلاح الجاري لنظام المساعدة الاجتماعية بهدف معالجة نقاط الضعف في دورة الحياة	SOCPRO	- وزارة العمل - وزارة التخطيط - وزارة التجارة - نقابات العمال - البرلمان - المؤسسات المالية الدولية - وكالات الأمم المتحدة (برنامج الغذاء العالمي، يونيسيف، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)	إن منهجية دورة الحياة لإصلاح المساعدة الاجتماعية هو جوهر صندوق الاتحاد الأوروبي JP، والذي تم الاتفاق عليه من قبل الحكومة العراقية. تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة الفنية إلى الجزء الذي ينفذه اليونيسف في برنامج العمل المشترك. قامت منظمة العمل الدولية بتقدير سيناريوهات المعاشات الاجتماعية. ووضعت تصورًا لنموذج خلق التآزر بين فرعي الحماية الاجتماعية: المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بهدف سد فجوة التغطية في تأمين الدخل للشيخوخة من خلال بناء أرضية تقاعد اجتماعية للشيخوخة تندمج في نظام حماية اجتماعية متماسك وفعال ومؤثر. وسيزيد البرنامج التجريبي المشترك بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي من تعزيز قاعدة الأدلة لدعم المشروع.
	المحصلة 2.2: تعرض عدد أقل من الأطفال العراقيين المعرضين لخطر عمالة الأطفال			
	المؤشر 2.2.1: وضع خطة عمل وطنية (NAP) لمكافحة عمل الأطفال بالتعاون مع اليونيسف والسلطات الوطنية (وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية)	FUNDM	- وزارة العمل - وزارة التخطيط - وزارة الصحة - وزارة التربية - وزارة الداخلية - اتحاد العمال العراقي - اتحادات النقابات التجارية العراقية - مؤتمر العمل العراقي - الاتحادات والنقابات	تم تشكيل **لجنة توجيهية** لزيادة ملكية الكيانات الوطنية والمشاركة المباشرة وبناء القدرات لدعم المشروع وأهدافه للتصدي لأسوأ أشكال عمالة الأطفال. **يتم تقديم الدعم الفني في مراجعة قانون العمل وسياسات حماية الطفل** بهدف تضمين القضايا الرئيسية المتعلقة بمواطن الضعف ولضمان التوافق مع معايير واتفاقيات العمل الدولية 138 و182. تم إطلاق **حملة توعية** بالتواصل المباشر في المدارس ومخيمات اللاجئين والمناطق الصناعية والضيافة وغيرها من المجالات المعرضة لخطر عمالة الأطفال، مما أدى إلى تعزيز تغيير المواقف بين الجمهور ومنهم النازحين واللاجئين ضد عمالة الأطفال.
	المؤشر 2.2.2: عززت الفرق ذات الصلة داخل وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية - بما في ذلك إدارة تفتيش العمل ووحدة عمالة الأطفال التابعة لها، وقسم رعاية الطفل - القدرة على معالجة عمالة الأطفال	FUNDM	- وزارة العمل - وزارة التخطيط - وزارة الصحة - وزارة التربية - وزارة الداخلية - اتحاد العمال العراقي - اتحادات النقابات التجارية العراقية - مؤتمر العمل العراقي - الاتحادات والنقابات	تم **تدريب 274 مدير مدرسة وأخصائي اجتماعي ومعلم** على عمالة الأطفال ومبادئها وآلياتها وبالتالي يمكنهم تحديد نقاط الضعف وكيفية حماية الأطفال من أسوأ أشكال العمالة والمساعدة في مواصلة تعليمهم. يتمتع **14 من كبار المديرين من الحكومة وممثلي النقابات** بقدرة أعلى على تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والمستمدة من اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية، والتي تحدد المعايير الدولية بشأن مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك القضاء على عمالة الأطفال. **الاستعدادات لتدريب 200 مسؤول** بالتعاون مع اليونيسف، كمشاركين في الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة

العراق		وحدة التعزيز التقني	الشركاء	التقدم
	المؤشر 2.2.3: تجريب الخدمات المباشرة لمكافحة عمالة الأطفال في المحافظات المستهدفة يولد الدروس المستفادة للارتقاء إلى المستوى الوطني.	FUNDM	- وزارة العمل - وزارة التخطيط - وزارة الصحة - وزارة التربية - وزارة الداخلية - جمعية التحرير للتنمية ، منظمة إنقاذ الطفولة في كردستان، الكتلة الفرعية لحماية الطفل	إجراء تقييم سريع. **أقيمت شراكة** مع منظمتين غير حكوميتين وطنيتين، وتم تعزيز القدرات لدعم تنفيذ المشروع لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال. **إنشاء وتجريب مراصد لعمالة الطفل** في المناطق المستهدفة. إنشاء **8 مجالات صديقة للأطفال**. تم **تسجيل أكثر من 2200 حالة** وتلقي الدعم الأولي.
	النتيجة 3.1: تحسين مساهمة الشركاء الاجتماعيين في المؤسسات الثلاثية، بناءً على مبادئ الحوار الاجتماعي وحرية تكوين الجمعيات			
	المؤشر 3.1.1: إنشاء وتشغيل آلية فعالة لتحديد منظمة العمال الأكثر تمثيلاً [لأغراض المشاركة في المؤسسات الثلاثية.	ACTRAV-ACTEMP	المؤسسة المالية الدولية اتحادات التجارة	تم تشكيل لجنة النقابات العمالية الثلاثية لبرنامج للبرنامج الوطني للعمل اللائق لتمثيل جميع النقابات بكفاءة وفعالية.
	المؤشر 3.1.2: عدد التوصيات التي وضعها الشركاء الاجتماعيون بشأن تنفيذ أهداف التنمية الوطنية المتعلقة بالوظائف وتنمية المهارات والضمان الاجتماعي والعمل اللائق وتنمية القطاع الخاص، والتي اعتمدتها الحكومة	ACTRAV-ACTEMP	المؤسسة المالية الدولية اتحادات التجارة	تدعم منظمة العمل الدولية إذكاء الوعي بين الجهات المعنية بعملية التصديق على **الاتفاقية رقم 87**، فضلاً عن الوضع القانوني إزاء قانون نقابات العمال الحالي المقترح. يوفر **الحوار الاجتماعي** حول قانون الضمان الاجتماعي الجديد والسلامة المهنية والتفتيش في العمل، والذي يتصور هيكلًا إداريًا ثلاثي الأطراف، تركيزًا فعالاً لبناء القدرات
	المؤشر 3.1.3: عدد منابر الحوار الاجتماعي التي تمت إضفاء الطابع المؤسسي عليها وتعزيزها	ACTRAV-ACTEMP		تم تشكيل **لجنة توجيهية ثلاثية للبرنامج الوطني للعمل اللائق** كمنصة لمناقشة التقدم والتحديات والدروس المستفادة

العراق	وحدة التعزيز التقني	الشركاء	التقدم
النتيجة 3.2: تفتيش العمل وخدمات السلامة والصحة المهنيتين أكثر فعالية في منع واكتشاف عدم الامتثال لمعايير العمل الوطنية والدولية			
المؤشر 3.2.1: وجود نظام وطني للإبلاغ عن الحوادث والإصابات والأمراض المتعلقة بالعمل	LABADMIN/ OSH	- وزارة العمل - المركز الوطني للسلامة المهنية	وضع اللمسات الأخيرة على **السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية** بهدف توفير التوجيه للذين يشاركون في صياغة الأحكام ووضع أنظمة وإجراءات وترتيبات لتسجيل والإبلاغ عن الحوادث والأمراض المهنية والتحقيق فيها والوقاية منها. على هذا النحو، فهي بمثابة أداة مفيدة للسلطات المختصة في تطوير أنظمة لتسجيل والإبلاغ عن الحوادث والأمراض المهنية. كما يوفر إرشادات قيمة للعمل المشترك من قبل أصحاب العمل والعمال وللأنشطة التي تقوم بها الحكومات والمنظمات الأخرى الهادفة إلى الوقاية الشاملة من الحوادث والأمراض المهنية. بناءً على توصيات السياسات، سيتم تحديث آليات وأدوات العمل في بداية عام 2022.
المؤشر 3.2.2: عدد المخالفات والشكاوى والمنازعات المتعلقة بظروف العمل والصحة والسلامة المهنية.	LABADMIN/ OSH	- وزارة العمل - المركز الوطني للسلامة المهنية	
المؤشر 3.2.3: إصدار تقرير الجودة السنوي بما يتماشى مع متطلبات اتفاقية تفتيش العمل	LABADMIN/ OSH	- وزارة العمل - المركز الوطني للسلامة المهنية	**تم تعزيز بناء قدرات 70 مفتش عمل** (46 ذكور و24 إناث) في جميع أنحاء العراق الاتحادي وإقليم كوردستان حول إجراءات تفتيش العمل الحديثة والفعالة. في الأشهر القليلة المقبلة، سيقوم المشروع بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد وأربيل، باختيار 20 مفتشًا للمشاركة في برنامج تدريب المدربين (ToT). في الوقت نفسه، عقدت منظمة العمل الدولية - من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية - ورشة عمل فنية لمدة ثلاثة أيام مع ممثلين عن الحكومة العراقية (منهم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية وفي إقليم كوردستان العراق) والشركاء الاجتماعيين لتعزيز قدراتهم في إعداد التقارير الدولية، ومعايير واتفاقيات العمل ودعم التقدم في حماية الأمومة من خلال تفتيش العمل وخدمات الامتثال. وكانت ورش العمل جزءًا من الجهود المبذولة لدعم العراق في تقديم تقارير منتظمة إلى منظمة العمل الدولية حول تطبيق معايير العمل الدولية.
المؤشر 3.2.4: اعتماد منهجية تخطيط الامتثال الاستراتيجي من قبل مفتشية العمل	LABADMIN/ OSH	- وزارة العمل - المركز الوطني للسلامة المهنية	**عُقدت السلسلة الأولى من ورش العمل حول أداة منظمة العمل الدولية بشأن أداة التفتيش SCP** بالتعاون مع قسم LABAMDIN/الصحة والسلامة المهنية في المقر الرئيسي لمنظمة العمل الدولية. حضر ورشة العمل ممثلون عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات العمال وأرباب العمل. الهدف الرئيسي من ورش العمل تطوير عملية تفتيش استراتيجي للامتثال يتم من أجلها تحديد إدارات التفتيش والموارد والبيانات والأهداف بشكل جيد، وبالتالي ضمان أن تكون جميع أنشطة التفتيش قائمة على المخاطر والأدلة وأن الموارد المتاحة ذات الصلة يتم نقلها في الاتجاه الصحيح.
المؤشر 3.2.5: أتمتة أنشطة تفتيش العمل	LABADMIN/ OSH	- وزارة العمل - المركز الوطني للسلامة المهنية	إدراكًا لإمكانيات بناء القدرات لإدارة العمل المعززة بالتكنولوجيا، بدءًا من عام 2022، ستقدم منظمة العمل الدولية خدمة استشارية فنية ونظام إدارة الحالات لدعم الوزارة في حوسبة عملية التفتيش الرئيسية وتطوير مجموعة متنوعة من أنظمة وأدوات إدارة معلومات التفتيش.

الاعلام التواصل في منظمة العمل الدولية في العراق

يمكن إيجاد محتوى التواصل للمنظمة على الموقع الالكتروني لمكتب المنظمة الإقليمي للدول العربية. يتم بانتظام تحديث الصفحة المخصصة للعراق بمحتوى متنوع يضم الإصدارات الصحفية وغيرها.

كما وصل الاشتراك في صفحة المنظمة على الفيسبوك إلى 1300 منذ فتحها أوائل عام 2021

أخبار المنظمة

معاناة العمال النازحين بسبب جائحة كورونا وانعدام الأجور

إطلاق حملة ضد عمالة الأطفال في العراق وإقليم كوردستان العراق

مبادرة مشتركة لمنظمة العمل الدولية واليونيسيف لدعم شباب العراق بالوظائف الخضراء

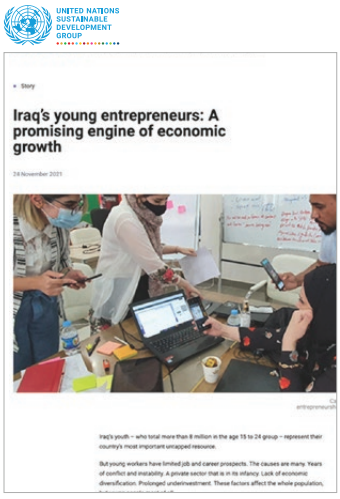

تعهد بين العراق والمنظمة على توفير العمل اللائق للعراق

رواد الأعمال الشباب في العراق: محرك واعد لنمو الاقتصاد

يتم تنفيذ مبادرات المنظمة في العراق بالشراكة مع:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي ، و مؤسسة التمويل الدولية، واتحاد النقد وسبل العيش للعراق الذي يتألف من المجلس الدنماركي للاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، وميرسي كورب، والمجلس النرويجي للاجئين, وأوكسفام.

كما يتم تنفيذ مبادرات المنظمة في العراق بتعاون وثيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط، ووزارة التجارة، ووزارة الزراعة ووزارة البيئة واتحاد الصناعات العراقي واتحاد النقابات التجارية واتحاد النقابات التجارية الكردستانية.

وبدعم من:

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

Kingdom of the Netherlands

RDPP LEBANON JORDAN IRAQ

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

giz

IOM UN MIGRATION

unesco

منظمة
العمـل
الدولية

منظمة العمل الدولية
مكتب التنسيق القطري – بغداد – العراق
www.ilo.org

ILO office in Iraq